تابع لمحاور وحدة : تاريخ النظم السياسية

النظام السياسي للاتحاد السوفياتي

كانت روسيا قبل سنة 1917 دولة مفككة تم توحيدها تدريجيا على يد "دوق روسيا العظيم "الذي جعل منها إمبراطورية شاسعة لكنها غير مستقرة انهارت إبان الحرب العالمية الأولى . وقد اضطر القيصر نيكولاي الثاني الذي حكم البلاد حكما مطلقا إلى التخلي عن العرش إثر اندلاع ثورة النساء والعمال، والتي جاءت كرد فعل على الهزيمة العسكرية وتردي الأوضاع الداخلية، لفائدة حكومة كيرنسكي المؤقتة التي لم تتمكن هي الأخرى – رغم الديمقراطية المحدودة التي ميزت فترة حكمها القصيرة – احتواء الأزمة العامة المتفاقمة، إذ لم تلبث أن أطاحت بها ثورة أكتوبر التي قام بها البلاشفة بزعامة لينين ، وقد أطلق على النظام الجديد للبلاشفة اسم النظام السوفياتي ، وتم الإعلان عن تأسيس أول دولة اشتراكية في العالم تدعى جمهوريات روسيا الاتحادية الاشتراكية والتأكيد على ديكتاتورية البروليتاريا وإقرار تأمين الأراضي ووسائل الإنتاج والبنوك ، وابتداء من عام 1922 وعلى اثر انضمام جمهوريات سوفياتية أخرى بموجب معاهدات أضحت الدولة الجديدة تدعى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية URSS أو ما يعرف بالاتحاد السوفياتي الذي أقر أول دستور له في جويلية 1923.

يبدو النظام السياسي السوفياتي –ظاهريا– كأنه نظام سياسي ديمقراطي: يؤكد دستور 1936 على "الطابع الديمقراطي البارز"، ويتمتع مجلس السوفيات الأعلى الذي يجرى انتخابه بالاقتراع العام ، لكن ثمة عقدة كان يعاني منها هذا بصلاحيات واسعة، وينص الدستور على حرية الرأي والتعبير النظام، فرغم أن الاقتراع عام إلا أن مرشحا واحدا يعينه الحزب لخوض الانتخابات، كما كان يجري تعظيم شأن الديمقراطية، وتكريس نظام دكتاتورية الطبقة الكادحة، والتأكيد عل احتكار الحزب الشيوعي الذي تأسس سنة 1903 للحياة السياسية، وفقا للمادة 06 من الدستور التي تنص على أن القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفياتي .

لقد تحولت الديمقراطية الشعبية، أي سلطة الشعب الممارسة بواسطة دكتاتورية الحزب والبروليتاريا إلى مونوقراطية استبدادية، أو بالأحرى إلى أقلية حكومية تنوب عن دكتاتورية الحزب في إدارة شؤون الدولة السوفياتية. إذ لم يكن لمجلس السوفيات الأعلى الذي لا ينعقد إلا بضعة أيام في السنة والذي يتمتع نظريا بصلاحيات واسعة أي دور من الناحية العملية، حيث انتقلت السلطة الحقيقية إلى الحكومة، أو بالأحرى إلى رئيس الوزراء، ثم إلى الأمين العام الذي يجمع في غالب الأحيان بين وظائف رئاسة الحكومة ووظيفة الأمانة العامة للحزب حيثيتم استئثار الأمين العام للحزب بالسلطة السياسية في الاتحاد ويرأس الحزب الشيوعي رجل واحد يسيطر على الحكومة السوفياتية ... ويحكم جميع روسيا ،الاتحاد السوفياتي والبلدان الدائرة في فلكها.. إن قدرة حكومة كهذه على البقاء...تستند إلى مواقف ومشاعر رجل واحد قد يقوم بدور القائد أو يسيطر على قلوب الجماهير ووعيها... إن الناس لا يقدرون/أو لا يجب أن يسمح لهم بحكم ، وتبدو هذه أنفسهم ... وإذا تطلب ذلك إبادة جماعية أو أعمالا دموية فإن الغاية تبرر الوسيلة ... الحقيقة أكثر جلاء من خلال مسار النظام السياسي السوفياتي منذ عهد ستالين إلى غاية تولي غورباتشوف مقاليد الحكم عام 1985 . عقب وفاة لينين عام 1924 احتدم الصراع حول السلطة خرج منه ستالين ظافرا، وقاد الحزب والدولة بيد من حديد، وتميزت فترة حكمه بإنشاء صناعة ضخمة على حساب الفلاحين الذين كان يجري مصادرة محاصيلهم الزراعية ووضعها تحت التصرف والإشراف المباشر لجهاز الحزب الشيوعي الحاكم، وبعمليات التطهير والإبادة (1936-1938) فعلى الصعيد الخارجي أقدم ستالين غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية على إبرام معاهدة مع ألمانيا النازية تقضي بعدم اعتداء كل منهما على الآخر، سمحت للاتحاد السوفياتي 1939 -1940 من توسيع حدوده على حساب بولندا، فنلندا، رومانيا، وجمهوريات البلطيق إستونيا، لاتفيا، . بيد أن ألمانيا نقضت عهدها ، جوان 1941وشنت عليه هجوما عسكريا كاسحا خلف وليتوانيا ما يربو عن 20 مليون قتيل سوفياتي. إلا أن صمود الشعب الروسي، لاسيما في معركة ستالينغراد الشهيرة مكن من كسر شوكة النازيين، لكنه أطلق في المقابل العنان لستالين لإعادة تشكيل الحدود ، وقد لجأ بعد خروجه منتصرا من الحرب إلى

الأممية السياسية للدول المجاورة على طريقته الخاصة الشيوعية لفرض وصايته على دول أوربا الشرقية ذات الأنظمة الشيوعية، باستثناء يوغوسلافيا التي رفضت الخضوع لسلطة الكرملين.

بعد مجيء غورباتشوف إلى السلطة في مارس 1985 عمد إلى الفصل بين الوظائف الأساسية الثلاث، إذ احتفظ لنفسه بمنصب الأمين العام للحزب وأسند منصب رئيس مجلس السوفيات الأعلى لغروميكو (وزير الخارجية السابق)، وكلف ريجكوف برئاسة الحكومة. بيد أن هذا الفصل لم يكن يعني العودة إلى القيادة الجماعية، بل أن الزعيم السوفياتي الشاب الذي ينتمي إلى جيل جديد سعى هو الآخر إلى تدعيم ركائز عهده، قصد القيام بتغييرات سياسية واقتصادية جذرية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد.

بموجب دستور عام1977، يعتبر الاتّحاد السوفييتيّ رسميّاً دولة اتحاديّة، تتألّف من 15 جمهوريّة متساوية، ومندمجة بإرادتها بالاتحاد السوفييتيّ، على أنّ لها الحقّ مبدئيّاً في الانفصال عنه، تضمّ جمهوريّات الاتّحاد السوفييتيّ جمهوريّات ذات حكم ذاتيّ، ومقاطعات ذات حكم ذاتيّ، كما تضمّ جمهوريّة روسيا الاتّحاديّة الاشتراكيّة السوفيتيّة المكوّنة من 10 مناطق قوميّة.

السلطة العليا في يدي المشرّع الثنائيّ: السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتيّ، وهو يتألّف من مجلسين: مجلس الاتّحاد، ويضمّ 767 عضواً منتخباً، ومجلس القوميّات، ويضمّ 750 عضواً (32 من كلّ جمهوريّة اتحاديّة، و11 من كلّ من الجمهوريّات العشرين ذات الحكم الذاتيّ، وواحداً من كلّ من المناطق القوميّة العشر) يتمتّع المجلسان بحقوق وسلطات متساوية، ينتخب أعضاؤهما بوساطة الاقتراع السرّيّ مدّة أربع سنوات، وفي جلسة مشتركة ينتخب المجلسان مجلس السوفييت الأعلى (39 عضواً)، كي يقوم بالمهام التشريعيّة الدائمة بين دورتي المجلسين السنويّين، ويعتبر رئيس مجلس السوفييت بتعيين مجلس الوزراء الذي يشكّل الجهاز التنفيذيّ والإداري للحكومة، وهو مسؤول أمام مجلس السوفييت، لكلّ جمهوريّة اتحاديّة دستور، ونظام حكم مماثل لدستور الحكم المركزيّ ونظامه، ولكن السوفييت الأعلى فيها ذو مجلس واحد أي بدون مجلس قوميّات.

–يبنى تنظيم الدولة السوفييتيّة وعملها وفقاً لمبدأ المركزيّة الديمقراطيّة

–انتخاب جميع هيئات سلطة الدولة من تحت إلى فوق، وخضوعها للمحاسبة من قبل الشعب، وإلزاميّة قرارات الهيئات العليا للهيئات الدنيا.

–تعمل الدولة السوفيتيّة وجميع هيئاتها على أساس الشرعيّة الاشتراكيّة، وتضمن حماية النظام الحقوقيّ، ومصالح المجتمع وحقوق المواطنين وحرّياتهم.

–تطرح أهم مسائل حياة الدولة للمناقشة الشعبيّة العامّة، وكذلك التصويت الشعبيّ العامّ الاستفتاء.

–الحزب الشيوعيّ في الاتّحاد السوفييتيّ هو القوّة القائدة والمواجهة للمجتمع السوفييتيّ، ونواة نظامه السياسيّ، ومؤسّسات الدولة والمنظّمات الاجتماعيّة.

–يحدّد الحزب الشيوعيّ المسلّح بالتعاليم الماركسيّة اللينينيّة الأفق العام لتطوّر المجتمع، وخطّ السياسة الداخليّة والخارجيّة للاتحاد السوفييتي.

–تعمل جميع المنظّمات الحزبيّة في إطار دستور الاتّحاد السوفيتيّ.

–النقابات واتحاد الشبيبة الشيوعيّ اللينينيّ لعموم الاتّحاد السوفييتيّ والمنظّمات التعاونيّة وغيرها من المنظّمات الاجتماعيّة، تشترك وفقاً للأهداف المنصوص عليها في أنظمتها الداخليّة، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وفي حلّ المسائل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

–الاتجاه الأساسيّ لتطوير النظام السياسيّ للمجتمع السوفييتيّ هو توسيع دور المواطن باستمرار: اشتراك المواطنين على نطاق متزايد أبداً في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، واستكمال جهاز الدولة، وإنماء نشاط المنظّمات الاجتماعيّة، وتشديد الرقابة الشعبيّة، وتدعيم الأساس الحقوقيّ لحياة الدولة والمجتمع، وتوسيع العلنيّة، وأخذ الرأي العامّ بعين الاعتبار دائماً.